عصام شلهوب

ملف الدعم والتحويلات تحت التدقيق الجنائي هل تسقط الخطوط الحمر هذه المرة؟

يعود ملف التدقيق الجنائي الى واجهة الاحداث، بعد سنوات من الانهيار المالي والنقدي الذي ضرب لبنان وأفقد اللبنانيين جزءا كبيرا من مدخراتهم وقدرتهم الشرائية، من بوابة الدعم الذي استنزف مليارات الدولارات من احتياطات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية بين عامي 2019 و2023. يأتي إطلاق هذا المسار الجديد، في ظل سلطة سياسية ونقدية جديدة

رغم ان التدقيق الجنائي في ملف الدعم يطرح اليوم كأنه خطوة جديدة، الا ان جذوره تعود الى القانون رقم 240 الصادر عام 2021، والذي اخضع جميع المستفيدين من الدعم الحكومي بالدولار او ما يوازيه للتدقيق الجنائي الخارجي، مع رفع السرية المصرفية عن العمليات المرتبطة بهذا الملف.
"الامن العام" التقت رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين المحامي كريم ضاهر، والخبير المصرفي والمالي الدكتور نسيب غبريل.

ضاهر: التدخلات عائق امام التحقيق

■ هل اللبنانيون امام بداية محاسبة مع إطلاق التدقيق الجنائي من جديد ام انها مجرد خطوة شكلية؟

□ العبرة تبقى دائما في التنفيذ لا بالوعود. والمحاسبة هي المقولة الشعبية التي تنطبق الى حد بعيد على هذا الواقع: "اسمع تفرح، جرب تحزن". من باب الموضوعية، لا بد من الاشارة الى ان مشروع التدقيق الجنائي في ملفات الدعم ليس اجراء مستجدا، بل هو نتيجة مسار طويل بدا مع اقرار القانون رقم 240 في 16 تموز 2021، الذي اخضع جميع المستفيدين من الدعم الحكومي بالدولار او ما يوازيه بالعملات الاجنبية للتدقيق الجنائي الخارجي. وقد جاء هذا القانون على خلفية برامج الدعم التي اقرتها الحكومات المتعاقبة بين عامي 2019 و2023 بمليارات الدولارات، واستفاد منها مستوردون وتجار ومصارف. ورغم ان القانون الزم وزارتي المال والعدل وضع الية تنفيذية خلال شهرين من نشره، تأخر التنفيذ حتى حزيران 2025، حين اصدرت وزارة المال القرار رقم 582 الذي وضع اطارا للتعاقد مع مدقق جنائي ومالي بالتنسيق مع مصرف لبنان، تمهيدا لاعداد القوائم التفصيلية للمستفيدين وتحديد المبالغ الخاضعة للتدقيق. اما بالنسبة الى فرص نجاح المشروع، فالتقييم يبقى متأرجحا بين الحذر والتفاؤل. فمن جهة اولى، لا تشجع التجارب السابقة كثيرا، وخصوصا تجربة التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان الذي نفذته شركة "الفاريز اند مارسال". فرغم ما كشفه التقرير من مخالفات وملفات حساسة، بينها عمليات مرتبطة بالحاكم السابق وملف "اوبتيموم" وحسابات الاستشارات، بقيت النتائج العملية محدودة، ولم تتبعها تحقيقات او ملاحقات فعالة تؤدي الى استرداد الاموال. من جهة اخرى، ثمة عوامل قد تعزز فرص نجاح التدقيق الحالي، أبرزها تقاطع المصالح بين الدولة ومصرف لبنان. فالدولة تبحث عن موارد اضافية لمواجهة الاعباء المالية والاقتصادية المتفاقمة، فيما قد يتيح هذا المسار لمصرف لبنان استعادة جزء من الاموال المهدورة او المستخدمة بطريقة غير مشروعة. لذلك، فان نجاح المشروع او فشله لن يقاس بإطلاقه، بل بمدى قدرة السلطات المختصة على تحويل نتائجه الى اجراءات قضائية ومالية ملموسة.

■ هل يمكن ان يؤدي التدقيق الى ملاحقات قضائية فعلية؟

□ عملا بأحكام القانون رقم 2021/240 والقرار التطبيقي رقم 2025/582، يمكن التمييز بين مسارين اساسيين لملاحقة المستفيدين من الدعم بصورة غير مشروعة: المسار الاول جزائي، يتعلق باستغلال الدعم لتحقيق ارباح غير مشروعة عبر احتكار المواد المدعومة او اخفائها او تهريبها او بيعها في السوق السوداء بأسعار غير مدعومة. كما تشكل هذه الافعال تعديا على المال العام، وتخضع للملاحقة بموجب قانون العقوبات، اضافة الى القوانين الخاصة بمكافحة الفساد واسترداد الاموال غير المشروعة. كذلك يمكن تتبع الاموال واستردادها استنادا الى الاتفاقيات الدولية التي انضم اليها لبنان، ومنها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، والى التشريعات المتعلقة بتبادل المعلومات الضريبية. اما المسار الثاني فهو مالي ـ ضريبي، يشمل التدقيق في التزامات المكلفين الذين استفادوا من الدعم للتحقق من صحة التصاريح الضريبية وتسديد الضرائب المستحقة على الارباح الناتجة منه. وفي حال ثبوت وجود تهرب، تفرض ضرائب اضافية وغرامات واوامر قبض وتحصيل. في حال الامتناع المتعمد عن التصريح او عدم الالتزام بالموجبات الضريبية، يعتبر الفاعل متهربا ضريبيا ويحال الى القضاء المختص وفق المرسوم الاشتراعي رقم 1983/156. إذا ترافق ذلك مع اخفاء او تمويه مصادر الدخل، قد يصنف الفعل ضمن جرائم تبييض الاموال وفق القانون رقم 2015/44، مع عقوبات قد تصل الى الحبس من 3 الى 7 سنوات وغرامات مالية كبيرة، اضافة الى مصادرة الاموال المعنية.

رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين المحامي كريم ضاهر.

■ هل سترفع السرية المصرفية بالكامل امام الشركة المدققة؟

□ لقد تضمن القانون رقم 240 احكاما صريحة لاخضاع كل المستفيدين من الدعم للتدقيق المالي والتدقيق الجنائي الخارجي، واعتبارهم مستثنين من السرية المصرفية فيما يتعلق بعمليات التدقيق المالي والتدقيق الجنائي، طيلة مدة سريان القانون المذكور ولغاية اتمام العمليات الانفة الذكر، وغيرها من الاحكام اللازمة لتطبيق القانون المذكور. كما الزم المصارف والمؤسسات المالية، تسليم مؤسسات التدقيق الجنائي المعتمدة او السلطات القضائية الواضعة يدها على الملف، بكل المستندات المطلوبة عبر مصرف لبنان تحت طائلة إنزال عقوبة الحبس لمديريها لمدة 6 اشهر، اضافة الى غرامة مالية.

■ هل يملك القضاء اللبناني القدرة والارادة لمتابعة نتائج التدقيق؟

□ التجارب السابقة قد تكون غير مشجعة، وقد لاحظنا ان الحالات الوحيدة التي حركت عجلة القضاء اللبناني ولو ببطء كبير، هي الاجراءات القضائية المقامة ضد حاكم مصرف لبنان السابق ورفاقه في الخارج، لا سيما في فرنسا، والتي خلصت الى اظهار ضخامة المخالفات والتعديات والتواطؤ والائتمار بما سمي "جمعية الاشرار".

■ هل يمكن ان تحال ملفات على القضاء الاوروبي او الاميركي إذا ثبت وجود تحويلات مشبوهة؟

□ لدى لبنان اليوم منظومة قوانين مكتملة وجاهزة ضد الفساد لمراجعة السلطات الادارية والقضائية الاجنبية وطلب حجز، ومن ثم مصادرة واسترجاع الاموال غير المشروعة ولعل اهمها القوانين رقم 2008/33 و2015/44 و2016/55 والقانون رقم 214 تاريخ 2022/4/8 والذي تم اعداد مشروع مرسوم تطبيقي في شأنه من وزارة العدل لإنشاء الصندوق الوطني لإدارة واستثمار الاموال قيد الاستعادة او المستعادة المنشأ بموجب المادة 17 منه.

■ هل هناك خشية من تدخلات لعرقلة التحقيق؟

□ ربما، لان المصالح متشابكة ومتعددة، ومجموعات الضغط ساهرة على عدم السماح بالكشف عن المخالفات كي لا تكر السبحة وينفضح امر الكثيرين منهم.

■ هل يمكن لهذا الملف ان يعيد خلط التوازنات السياسية والمالية في لبنان؟

□ لا ليس بمفرده، لكن إذا سلك مساره الصحيح وبشفافية كاملة تسمح بالمساءلة والمحاسبة، فمن الممكن ان يشكل سابقة وباكورة لقلب الطاولة وتغيير واقع الامور.

غبريل: وجود سلطة سياسية ونقدية جديدة محفز للتدقيق

■ لماذا جرى إطلاق التدقيق الجنائي من جديد، وتحديدا بعد سنوات على بدء الانهيار؟

□ طلب العهد السابق اجراء تدقيق جنائي ومالي في مصرف لبنان لتحديد المسؤوليات المرتبطة بالازمة. ونفذت شركتا "الفاريز ومارسال" و"اوليفر وايمان" هذا التدقيق، واصدرت "الفاريز ومارسال" تقريرها في شأن التدقيق الجنائي في مصرف لبنان. الا ان هذا التدقيق لم يشمل ملف الدعم الذي استنزف مليارات الدولارات من احتياطات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية، وسط اتهامات بالاحتكار والتخزين وتهريب جزء من السلع المدعومة الى سوريا، ولا سيما المحروقات. بعد انتخاب رئيس الجمهورية العماد جوزف عون وتشكيل حكومة برئاسة القاضي نواف سلام، وتعيين كريم سعيد حاكما لمصرف لبنان، أعلن عن اجراء تدقيق جنائي خاص بملف الدعم والية صرف امواله والاموال المحولة الى الخارج، وقد وقع الاختيار مجددا على شركة "الفاريز ومارسال".

■ ما الذي تغير بين الماضي والحاضر في موضوع التدقيق؟

□ ما تغير هو وجود سلطة جديدة وحاكم اصيل لمصرف لبنان شدد منذ تسلمه مهامه على اعتماد الشفافية كأحد المبادئ الاساسية في ادارة المصرف. ◄

إقتصاد

■ هل يمتلك هذا التدقيق صلاحيات اوسع من التدقيق السابق؟
□ ليس بالضرورة، لكنه يركز على ملف الدعم والجهات المستفيدة منه، فيما تناول التدقيق السابق اعمال مصرف لبنان بصورة اشمل.

■ لماذا تم اختيار شركة "الفاريز ومارسال" مجددا؟
□ جرى الاختيار وفق الاليات القانونية المعتمدة عبر هيئة الشراء العام، ورسا العقد على الشركة.

■ من سيشرف فعليا على عمل الشركة؟
□ ستعمل الشركة بصورة مستقلة، وتقدم تقريرها الى مصرف لبنان ووزارتي المال والعدل.

■ كم بلغت قيمة الاموال التي صرفت على الدعم بين عامي 2019 و2023؟
□ من اهداف التدقيق تحديد الرقم الدقيق، لكن التقديرات السابقة تحدثت عن نحو 10 مليارات دولار، وقد يكون الرقم اعلى من ذلك.

■ هل توجد شبهات فعلية حول سوء استخدام اموال الدعم؟
□ الوقائع التي شهدها اللبنانيون، من طوابير المحروقات وغيرها، تثير تساؤلات جدية عن الاحتكار والتخزين والتهريب.

■ هل سيتناول التحقيق ملف تهريب المحروقات؟
□ لا يمكن الجزم بذلك، لكن المحروقات كانت من أبرز السلع المدعومة.

■ من يتحمل مسؤولية مراقبة كيفية صرف اموال الدعم؟
□ قرار الدعم اتخذته السلطة التنفيذية ونفذه مصرف لبنان، اما الاستفادة من السلع المدعومة فتتعلق بالمستوردين والتجار.

■ بالنسبة الى الاموال المحولة الى الخارج، هل سيكمل التدقيق الحالي ما بدأه التدقيق السابق؟
□ المهمة تشمل ملف الدعم والاموال المحولة الى الخارج، لكن تفاصيل نطاق هذه التحويلات تحتاج الى مراجعة البيان الرسمي.

الخبير المصرفي والمالي الدكتور نسيب غبريل.

■ هل سيحصل المدققون على صلاحية الاطلاع على الحسابات والتحويلات المصرفية؟
□ اذا كان الهدف اعداد تقرير جنائي متكامل، فمن الطبيعي ان يتوافر لهم امكان الوصول الى المعلومات المطلوبة.

■ هل سيشمل التحقيق سياسيين وكبار المودعين والمصرفيين؟
□ لا يمكن تأكيد ما إذا كان التقرير سيسمي اشخاصا محددين او يكتفي بعرض الوقائع والنتائج.

■ هل يشكل هذا التدقيق بداية فعلية لكشف حقيقة الانهيار المالي؟
□ يساهم في تحديد المسؤوليات المرتبطة بملف الدعم، لكنه لا يختصر جميع اسباب الانهيار المالي.

■ هل يعتبر ملف الدعم من اكبر عمليات استنزاف الاموال في تاريخ لبنان؟
□ جرى تمويل الدعم من احتياطات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية، والتي تضم جزءا كبيرا من اموال المودعين. ان الدعم يجب ان يوجه للأفراد والعائلات المحتاجة لا للسلع، لأن دعم السلع يؤدي الى تشوهات في السوق وانتقالها الى حيث السعر الاعلى، وهو ما يخالف ابسط قواعد الاقتصاد. كما ان سياسة دعم السلع في لبنان كانت قرارا سياسيا أكثر منه اجتماعيا، وقد ادّت الى استنزاف نحو 10 مليارات دولار على الاقل، كان يمكن استخدامها لتحسين التقديمات النقدية.

■ الى اي مدى تتحمل المصارف التجارية المسؤولية؟
□ في ملف الدعم، القرار اتخذته السلطة التنفيذية ونفذه مصرف لبنان، فيما تبقى المسؤوليات الاخرى مرتبطة بطبيعة كل ملف. الازمة في النهاية مسؤولية جماعية تتحمل الدولة اللبنانية الجزء الاساسي منها.

■ هل جاء هذا التدقيق ضمن شروط صندوق النقد الدولي والاصلاحات المطلوبة؟
□ يندرج في اطار تعزيز الشفافية ومعرفة ما حصل خلال مرحلة الدعم.

■ هل سنتمكن من معرفة الحقيقة كاملة ام ان الملف سينتهي بتجاذبات سياسية؟
□ يفترض ان يفضي التعاون بين الجهات المعنية الى نتائج واضحة.

■ هل نحن امام أخطر ملف مالي في تاريخ لبنان الحديث؟
□ قد يكون من اكثر الملفات حساسية نظرا الى حجم الاموال المستنزفة وتأثيرها على ودائع الناس.

■ هل سيتمكن مصرف لبنان من كشف الحقيقة كاملة ام ان هناك خطوطا حمرا؟
□ لا ينبغي ان تكون هناك اي خطوط حمر إذا كان الهدف الوصول الى الحقيقة كاملة.

FMPS HOLDING S.A.L
SMG ISO 9001
Bioteck MEDICAL & HOSPITAL SUPPLIES S.A.L
Biotekno RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS S.A.L
UNITED FOR A HEALTHIER WORLD
Supporting Lebanese Businesses since 1990
YOUR MISSION. OUR CARE.
Naccache, Talet el Srour, Blue Zone, FMPS Bldg.
P.O.Box 60247, Beirut-Lebanon
T +961 4 403 410/411 F +961 4 520164
fmps.holding FMPS Holding
FMPS.Holding FMPS Holding
www.fmpsholding.com